



المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

مجلة فصلية محكمة دولية تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر بجامعة الوادي

مخبر

السياسات العامة وتحسين
الخدمة العمومية في الجزائر

في هذا العدد

- دراسة تحليلية للآليات المقررة لحماية الأسرة في التشريع الجزائري
صندوق النفقة نموذجا
د. بن قوية سامية
ص 07
- طبيعة عقوبة التشغيل الاجتماعي كأحد العقوبات البديلة (دراسة مقارنة)
د. عصام حسني الأطرش د. دلم ناصر الهاجري
ص 31
- المركز القانوني لرئيس البلدية في النظامين الجزائري والتونسي
د. عبد الرحيم لحرش
ص 56
- مبدأ الأمن القانوني: أفكار حول المضمون والقيمة القانونية
د. بشير الشريف شمس الدين د. لعقابي سميحة
ص 76
- المسؤولية السياسية والجنائية للوزير الأول
في النظام السياسي الجزائري على ضوء التعديل الدستوري 2016
ط. د ميموني عبد الحليم
ص 88
- القيود الواردة على سلطة رئيس الجمهورية في إعلان ورفع حالة الطوارئ في الجزائر
ط. د. عنان آمال
ص 116
- تقييم واقع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته
ط. د. يحيى مجيدي ط. د. إسمهان عون
ص 136

ISSN 2588-1736

EISSN 2661-7269

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

International Journal of Legal and political Research

مجلة فصلية محكمة دولية تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر بجامعة الوادي الجزائر

الرئيس الشرفي: أ. د. عمر فرحاتي

مدير المخبر والمجلة : د. المكي دراجي

رئيس التحرير

د. محمد الأخضر كرام

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. الأخضرى نصر الدين	د. اسباين لمبادي	د. عبد المنعم زمزم	د. هالة أبو عامر
د. العيادة عبد الخالق شامل	د. جواد الرابع	د. بوساحة نجاة	د. عصام بن الشيخ
د. غادة علي فرغلي عمران	د. محمد الأحمد شواخ	أ. د. باخويا دريس	د. صباح عبد الرحيم
د. إيمان نابوش	د. الهام بن خليفة	د. أوكل محمد أمين	د. بدر شتوف

المجلد 3 العدد 3 ديسمبر 2019

ISSN 2588-1736 EISSN 2661-7269 الايداع القانوني: ماي 2017

أهداف المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية دورية محكمة علمية تصدر عن مخبر السياسات العامة وتحسين الخدمة العمومية بالجزائر التابع لجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، وهدفها الأسمى التأسيس لتكوين فكر قانوني وسياسي معاصر. إذ تسلط الضوء على النصوص القانونية الوطنية منها والدولية، بهدف تفسيرها وتقييم مدى نجاعتها وإبراز مواطن القوة والضعف فيها، وتتناول مختلف المواضيع السياسية بالتمحيص والدراسة كما تتيح الدراسات التي يتم نشرها بالمجلة توضيح معاني ودلالات النصوص القانونية الجديدة وإرشاد القضاة والمحامين والنواب والسياسيين وغيرهم من رجال القانون والسياسة إلى سبل التعامل مع تلك القوانين والمتغيرات السياسية وفقا للتحليل العلمي السليم المبني على المعارف النظرية وكذا التجارب العملية للبلدان الأخرى.

وزيادة على كونها تهدف إلى الارتقاء بالبحث العلمي في المجال القانوني والسياسي ونشر الثقافة القانونية وتنوير الفكر السياسي في الجزائر، فهذه المجلة رفقة مثيلاتها تساهم في وضع اللبنة الأولى التي تمهد الطريق نحو تشكيل تراث فقهي جزائري يتم الرجوع إليه والاستفادة منه من قبل الأساتذة والباحثين الجزائريين والأجانب، ويكون مرشدا للمشرع والسياسيين أثناء تعديل القوانين الساري بها العمل أو سنّ قوانين جديدة لمواجهة الظروف والمتغيرات الوطنية والدولية.

كما أن المجلة ترحب بالبحوث الجادة للباحثين الجدد- جزائريين كانوا أو أجانب- الذين يصعب عليهم نشر أبحاثهم القانونية الجادة في المجالات القانونية المحكمة المعروفة لأي سبب من الأسباب لاسيما حداثة عهدهم بالبحث العلمي ونشر المقالات في المجالات العلمية المحكمة.

ترسل جميع المراسلات إلى السيد: رئيس تحرير المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية

كلية الحقوق بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي – الجزائر أو عن طريق البريد الإلكتروني:

docteurkiram@gmail.com

وأما تقديم البحوث والمقالات للنشر فيتم حصراً عبر موقع المجلة من خلال الرابط التالي:

www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/473



افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على خاتم الانبياء
والمرسلين سيدنا محمد ﷺ عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم.

وبعد:

ونحن على مشارف العام الجديد أسعد باسمي الخاص ونيابة عن
جميع أعضاء هيئة تحرير المجلة بأن أتمنى للجميع دوام الصحة والعافية. راجيا أن يكون هذا العام الجديد عام خير
ورخاء وسعادة على العالم أجمع، وعلى الأمتين الإسلامية والعربية خاصة، وأن يسبل فيه الله السلام والأمان
على الجميع.
وكما عودتكم المجلة في أعدادها السابقة بتقديمها بحوثا ومقالات متنوعة في مجالي القانون والعلوم
السياسية هي هذه المرة أيضا تقدم جملة من الموضوعات العلمية المهمة التي جادت بها قرائح الباحثين والأساتذة
الفضلاء .

حيث يقدم الموضوع الأول دراسة تحليلية للآليات المقررة لحماية الأسرة في التشريع الجزائري بتطبيقها
على صندوق النفقة في الجزائر كنموذج حيث ناقشت الدكتورة جميع ما يخص هذا الصندوق من نصوص قانونية
مبرزا مواطن القوة والضعف فيها ومقدمة لاقتراحات بناءة يمكن الاعتماد عليها في تحسين أداء هذا الصندوق
وتحقيقا لمصلحة الأسرة الجزائرية.

وأما البحث الثاني فقد ناقش فيه الأستاذان واحدا من الموضوعات الجنائية هو موضوع طبيعة عقوبة
التشغيل الاجتماعي كأحد العقوبات البديلة في دراسة مقارنة شملت جملة من القوانين مثل التشريع القطري
والجزائري والفرنسي والإماراتي والبحريني والأردني. وخلصا في النهاية إلى الدور المهم الذي تلعبه هذه العقوبة
البديلة في مصلحة الفرد والدولة مما يدعو إلى ضرورة العمل على توسيع نطاقها وتفعيلها.

بينما حاول البحث الثالث دراسة موضوع المركز القانوني لرئيس البلدية في النظامين الجزائري والتونسي
من خلال تحليل النصوص القانونية الناطمة لسلطات وصلاحيات رئيس البلدية في البلدين، لاسيما في ظل
التطورات الجديدة التي تمس مجال التسيير المحلي. حيث انتهى الباحث إلى جملة من النتائج أسدى بناء عليها
جملة من التوصيات تنتقد الوضع الحالي وتفتح آفاقا جديدة.

وأما البحث الرابع فقد طرح للنقاش موضوعا قانونيا جديدا نسبيا هو موضوع مبدأ الأمن القانوني ابرز
فيه الصورة الحقيقية لهذا المبدأ والقيمة القانونية الخاصة به. من خلال التجارب العالمية حيث توصل الأستاذان

إلى أن المنظومة القانونية الجزائرية تفتقر في كثير من نصوصها إلى الإشارة إلى هذا المبدأ ولذلك أوصيا المؤسس الدستوري باعتاده كمبدأ دستوري في التعديلات الدستورية المقبلة.

وفي البحث الخامس حاول الباحث تسليط الضوء على موضوع المسؤولية السياسية والجنائية للوزير الأول في النظام السياسي الجزائري على ضوء التعديل الدستوري 2016 باعتبار أن هذه المسؤولية هي ركن مهم من أركان الأنظمة السياسية المعاصرة، فهي تكفل تحقيق التوازن بين السلطات داخل الدولة لاسيما التنفيذية والتشريعية.

وأما البحث السادس فقد حاولت الباحثة فيه مناقشة موضوع القيود الواردة على سلطة رئيس الجمهورية في إعلان ورفع حالة الطوارئ في الجزائر حيث توصلت الباحثة إلى أن هنالك سلطات واسعة لرئيس الجمهورية في هذا المجال مما دعاها لاقتراح إعادة ضبطها وتنظيمها في التعديلات الدستورية المقبلة.

وأما البحث الأخير فقد تناول فيه الباحثان موضوعا من موضوعات الساعة يتعلق بتقييم واقع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته، حيث اتضح للباحثين بأن هنالك عوائق تحد من فعالية هذه الهيئة لاسيما تبعيتها للسلطة ولذلك اقترح الباحثان ضرورة إعادة النظر في عدد من المسائل التي تتعلق بتفعيل دورها ونجاعة آداؤها للمهام الموكلة اليها.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لكل الباحثين والمحكمين وأعضاء هيئة التحرير. وفي الأخير نسأل الله الكريم أن يوفقنا جميعا لكل خير.

د. كرام محمد الأخضر

رئيس تحرير المجلة

محتويات العدد

- أهداف المجلة ص 01
- افتتاحية العدد ص 02
- محتويات العدد ص 04
- دراسة تحليلية للآليات المقررة لحماية الأسرة في التشريع الجزائري صندوق النفقة نموذجا ص 07
- طبيعة عقوبة التشغيل الاجتماعي كأحد العقوبات البديلة (دراسة مقارنة) ص 31
- المركز القانوني لرئيس البلدية في النظامين الجزائري والتونسي ص 56
- مبدأ الأمن القانوني: أفكار حول المضمون والقيمة القانونية ص 76
- المسؤولية السياسية والجنائية للوزير الأول في النظام السياسي الجزائري على ضوء التعديل الدستوري ص 88
- القيود الواردة على سلطة رئيس الجمهورية في إعلان ورفع حالة الطوارئ في الجزائر ص 116
- تقييم واقع الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته ص 136